



على هامش الورشة التدريبية لاستقلال القضاء ونزاهته

القاضي فهيم عبدالله محسن: صراع استقلال القضاء ليس صراعاً يمينياً وإنما صراع عالمي

القاضي عيسى قائد: قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام (91م) عمل على تكبير السلطة القضائية وسلب مجلس القضاء الأعلى صلاحياته



اختتمت بقاعة مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بعدن الورشة التدريبية حول «استقلال القضاء ونزاهته .. معايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة، التي نظمها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة المستقبل ضمن مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورصد الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية، بمشاركة (30) قاضياً ومحامياً ومحامياً واستمرت ثلاثة أيام من 12 إلى 14 مايو 2013م.

وفي ختام أعمال الورشة التدريبية أوصى المشاركون مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع المنتدى القضائي في إعداد مشروع جديد لقانون السلطة القضائية، مؤكداً أهمية زيادة عدد المواد المنظمة والمحددة لمهام السلطة القضائية في الدستور الجديد، التي سيضعها باب سلطات الدولة.

وطالب المشاركون في الدورة بضرورة تقليل المهام المناطة بوزير العدل تجاه الشؤون المالية والإدارية التي تعنى بمهام وحقوق منتسبي السلطة القضائية.. كما أوصوا بتجسيد مبدأ استقلال القضاء في تشكيل مجلس القضاء الأعلى القادم مؤكداً إنشاء واستحداث محكمة دستورية عليا يكون مقرها العاصمة.

كما أوصى المشاركون مجلس القضاء بسرعة إنشاء قضاء إداري يكامل الدرجات القضائية المحددة للقاضي، وضرورة وضع معايير وضوابط محددة من حيث النزاهة والكفاءة والإنجاز عند اختيار رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء النيابة على ألا تقل الخدمة الفعلية لمن سيخارون لشغل هذه المناصب عن عشر سنوات.

وعلى هامش الدورة التقينا عدداً من المهتمين بالشأن القضائي.. وليكم الحصلة:

لقاءات وتصوير / عادل خدشي

د. عبدالحكيم الميسري: يفترض بوزير العدل نفسه أن لا يتدخل في شؤون السلطة القضائية ولا مجلس القضاء

في البدء التقينا الأخت سماح جليل المدير العام للمركز - مديرية الشرح حيث قالت: لقد واجه (جهاز) القضاء - الذي أفرغ من أي معنى إنساني له علاقة بكونه سلطة قضائية خلال السنوات الماضية - سيطرة حديدية ونفوذ ووصاية الحاكم والحكومة والناخبين الذين تدخلوا في فرض وتعيين القضاء وقيادتهم ونقلاتهم ومعاقبة من يخرج عن طاعتهم، وتدخلوا في إطلاق الأحكام، وعملوا على بث الفساد بين المنتسبين لهذا السلك المعني بحماية حقوق الإنسان والعدل والحق ومكافحة الفساد، كما عملوا على بث ونشر الظلم والقهر والانتهاكات للحقوق من خلال قضائهم ووكلاء نياباتهم الذين حرصوا على تعيينهم وتوزيعهم في المواقع التي يحتاجون فيها.. وتم إلحاق الإشراف على هذا (الجهاز) - هكذا كانوا يطلقون عليه - لأحد الأجهزة الأمنية لضمان السيطرة عليه.



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن

وأضافت: ما نشير إليه هنا لا يعني أن كل من التحقوا بهذا (الجهاز القضائي) انطلق عليهم ما سبق الإشراف إليه، فهناك - وهم الغالبية - من احترموا قدسية دورهم ومهامهم ورسالتهم الإنسانية النبيلة ولعل أبرز دلائل ذلك هي مواقف العديد من القضاة ووكلاء النيابة في المحافظة عن (أمور) الذين رفضوا الخروج عن رسالتهم الإنسانية العظيمة وأصروا على إصدار أحكام قضائية للحاكم والناخبين والمستوفين ولا عجب في أن تكون أبرز مثال لذلك المرأة هي القاضي نورا ضيف الله التي واجهت الفساد والفساديين، وهكذا حال زملائها القضاة ولما هنا يصعد سرد أسماهم إلا أننا نوجه لهم عظيم التقدير والامتنان لمواقفهم الشجاعة ومواجهتهم صنوف المخالفات والظغوظات وإصرارهم على احترام الحق والعدل.

وأشارت في ختام حديثها إلى أن هذه الدورة التدريبية المهمة التي حرصنا على أن يشارك فيها عدد من الأفاضل والقضاة ووكلاء النيابة ونقابة المحامين ومحامون وأستاذة جامعيون من كلية الحقوق في إطار دعمنا في مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان لمطالب القضاة الشرفاء في استقلالية القضاء وحويله من جهاز قضائي يتبع الحكومة والحاكم إلى سلطة قضائية كاملة لتجسيد أهمية ما يمثلته استقلال القضاء وتحوله إلى سلطة قضائية مستقلة - لا مكان للفساديين فيها - في بناء اليمن الجديد وقيام حكم رشيد ودولة مدنية حديثة.

تجربة رائدة

وفي لقاءنا الأخ القاضي فهيم عبد الله محسن - رئيس محكمة الاستئناف بعدن قال: إننا نخوض تجربة رائدة في اليمن، تجربة استقلال القضاء، ومازنا نعمل جاهدين من أجل إرساء دعائم الحق واستقلال السلطة القضائية في اليمن طالما وأننا حملنا الراية من الجيل القديم إلى الجيل الجديد، مسألة صراع استقلال القضاء ليس صراعاً يمينياً وإنما صراع عالمي، وكما شاهدون العالم اليوم، القضاة ثلثون لأنفسهم، ثلثون من أجل استقلالهم، يتناولون من أجل القضاء ليس بقاضٍ هم بل بقاضٍ أنظمة سائة تسود الدول على أساس العدل.

وأكد أن هذا المركز بالذات عمل معنا جيداً غير عادي لا أنكره في وضع عصبية يمر به، عندما ما قمنا بما سميناها (الانتفاضة القضائية) وللأسف أن المجتمع ذاته لم يتم بواجبه لعدم فهمه، أي شعب الانتفاضة التي قضائه اعتبره شعباً غير متحضر، ولهذا اختزلت مطالبنا بمطالب مادية ومتاع شخصية وهو الأمر الذي رفضه نحن كشعباء في الانتخابات، وأقول إنه كانت مطالبنا من أجل فرض هيبة واستقلال القضاء لأننا نطالب بدولة مدنية حديثة، في ظل نظام ديكتاتوري، تتمنى أن يكون قائماً وفي ظل حكم رشيد وهذه الدورة لنتم ترون عنوانها حول استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد.. والحديث عن استقلال القضاء يطول، ولكن ما هي معايير وشروط تحقيق أهداف هذا الاستقلال وأهميته وكيفية.

في الدستور الجديد. والقضاة من السلطة القضائية؟.. أجابت قائلة: إننا ننوّد القبول أنه لا يمكن تحقيق محاكمة عادلة دون أن تكون سلطة قضائية مستقلة وحمايية تقوم بتنفيذ القوانين وتحترم المواثيق الدولية التي يضعها القانون الدولي.



القاضي فاهيم عبدالله محسن



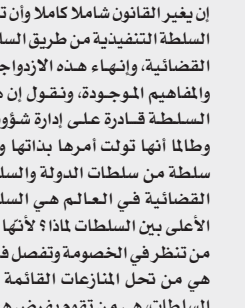
القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن

في هذه الدورة نبحث وجه التناقض الكبير بين ما ينص عليه القانون الأساسي في اليمن وبين الواقع العملي وأوجه التناقضات والتداخلات في شؤون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ووضع القضاة كأشخاص لا يمكن أن يطالهم التهريب ولا يخضعون إلا للقانون، نحن نعلم أن المادة (147) من الدستور اليمني وكذا المادة (148) قد أعطتا الحق في استقلاليته، ولكن حملته إلى الإضعاف وظلني، أحرى إلى السلطة التنفيذية عندما أدت شؤونهم من قبل وزير العدل، فهو يخضع لإدارياً ومالياً وفي التعيين وغيرها، ولذا فلا يخضع سلطة تنفيذية ناهيك عن جملة التداخلات من النواب والوجهاء والقادة وغيرهم، هذا خفف مبدأ استقلال القضاء، واستندرت قافلة: هذه المواد لا تكفي أن يكون وضعها مجرداً في الدستور دون أي ضمانات لتحقيق العدالة وحماية الحقوق واحترام القانون.



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



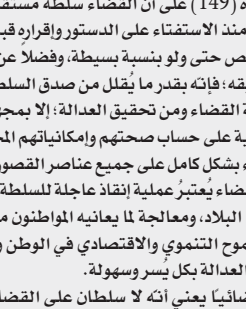
القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



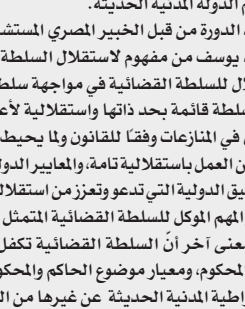
القاضي فاهيم عبدالله محسن



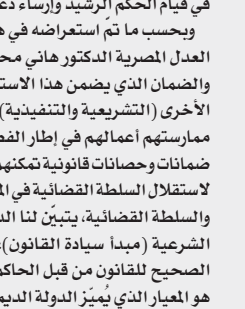
القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



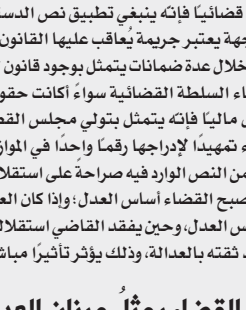
القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



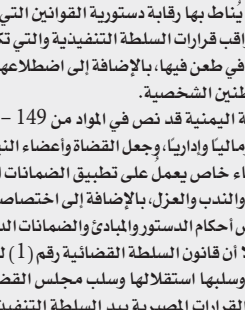
القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن



القاضي فاهيم عبدالله محسن

وأضاف: لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد في ظل غياب صنو العدل، وهو القضاء القوي، القضاء القادر على إدارة شؤون الدولة، القضاء الذي يستطيع أن يدخل وهو قوي، فهذه المفاهيم لكل الأسس غائبة، وكما ذكر الحكم الرشيد في (8) من بينها الشفافية والحاسبة والقضاء، فهذه إذا غابت لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد، أيضاً مسألة استقلال القضاء يفترض أن تكون في وجدان كل قاضي، إن سحر القاضي أنه قوي، متى يكون القاضي قوياً؟ أن يتبعه من الشبهات، أن يعلم القاضي أنه قادر على إدارة ذاته أولاً قبل أن يفرض عليه ذلك من قبل أي سلطة أخرى، ولهذا أنا طرحت سؤالاً كبيراً ما هي المعايير التي ترونها لتحقيق ذلك؟ تريد أن نخرج من هذه القاعة برؤية وأسمى منكم إن تكون رؤيتكم صريحة وواضحة دون حيل وأن تدافعوا عن مبدأ استقلال القضاء لأنه من دون الدعم الشعبي الكبير لا يمكن الحديث عن قضاء قادر لأن القضاء هو الذي يحمي الحقوق والحريات وهو الذي سيدافع عنكم وهو الذي يعمل من أجلكم.. وأتمنى منكم أن تصنعوا رؤيتي.

والتقينا القاضي عيسى قائد الزين - المسؤول الإعلامي للمنتدى القضائي فقال: لقد نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة المستقبل الراعيين والمقيمين لهذه الدورة التدريبية بشأن استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة.

والمواثيق الدولية تعزز استقلالية القضاء والتقينا القاضي عيسى قائد الزين - المسؤول الإعلامي للمنتدى القضائي فقال: لقد نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة المستقبل الراعيين والمقيمين لهذه الدورة التدريبية بشأن استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة.

والتقينا القاضي عيسى قائد الزين - المسؤول الإعلامي للمنتدى القضائي فقال: لقد نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة المستقبل الراعيين والمقيمين لهذه الدورة التدريبية بشأن استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة.

والتقينا القاضي عيسى قائد الزين - المسؤول الإعلامي للمنتدى القضائي فقال: لقد نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة المستقبل الراعيين والمقيمين لهذه الدورة التدريبية بشأن استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة.

والتقينا القاضي عيسى قائد الزين - المسؤول الإعلامي للمنتدى القضائي فقال: لقد نشكر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة المستقبل الراعيين والمقيمين لهذه الدورة التدريبية بشأن استقلال القضاء ونزاهته ومعايير وشروط تحقيقه وأهميته في قيام الحكم الرشيد وإرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة.

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن

القاضي فاهيم عبدالله محسن